# "الإرهاب الدولي" :
# المعنى والمضمون في الإستراتيجية الأمريكية

**د. عبدالصمد سعدون** (*)

**توطئة**

منذ أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001 ، والعالم بأسره لن يهدأ له بال أو يستقر على حال ،حين برزت ظاهرة "الإرهاب" The Terrorist ، كمتغير دولي لها من الأهداف الفكرية والسياسية ما يبررها للمواجهة وفي مناطق عدة من العالم . اذ ان هذا المتغير وضمن خطوطه العامة ذات الأبعاد الأمنية يسلك إتجاهين **أولهما** ؛ يُعد مبرر لتحقيق غايات تكمن أساساً في استراتيجيات بعض القوى الدولية ، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية ( قدر تعلق الأمر في هذا البحث ) وهو ما يجعلها تحكم السيطرة على منافذ ومرجعية القرار السياسي الدولي بعد تحشيد طاقات وأمكانات الدول الأعضاء في مجلس الأمن، لأمرار اي مشروع يتوافق وتوجهات صانع القرار السياسي الأمريكي ، وبضغطٍ مسبق من اليمين المحافظ بعد كسب ثقة المجتمع الدولي ، على أن هذا القرار يشكل بالنسبة للسياسة الأمريكية خطوة مرحلية نحو بلوغ مشروعها ذات الغايات الأمبريالية وفي العديد من مناطق العالم . **وثانيهما** ؛ يُعد وسيلة أمنية دينامية لفرض أساليب القوة كيفما تشاء السياسة الأمريكية، بما فيها إستخدام الضربة الإستباقية ضد من تعُدهم أعداء لها ، وبحجة الدفاع عن أمنها القومي، فضلاً عن كونها وسيلة لدرأ خطر هذا المتغير وتغيير مساره نحو مناطق أبعد ما يكون عن الساحة الأمريكية وحلفائها الغربيين .

لقد تطور مفهوم " الإرهاب" وفق معانٍ محتلفة ضمن الأسراتيجية ألأمنية الأمريكية الشاملة ، لتأخذ مضامين عدة دون الأشارة الى طبيعة أو مضمون ألإرهاب ذاته لا من حيث التصنيف الدولي للإرهاب ولا من حيث تفسيرها لنوع الحدث الإرهابي وفق المقايس الثابته والتي يمكن أن يُبنى عليها الإجماع الدولي ضمن مفهوم موحد " للإرهاب " . وأن هذا ليبدو جلياً من أن صانع القرار الأمريكي قد تعمد فعلاً بعدم إعطاءه تفسيراً محدداً لهذا المفهوم ، إما لأعتبارات القدرة والقوة الذاتية التي تتوافر عليها الولايات المتحدة الأمريكية في ميزان القوى العسكري والسياسي الدوليين، وإما لتحقيق مآرب سياسية– إيديولوجية حيال العالم ، بعد أن وُضع ألإسلام في الطرف الآخر من الحرب على "الإرهاب" وتحت مسميات شتى منها ؛ التيارات الأسلامية المتطرفة ، تيار السلفية ، الأسلام السياسي ، تنظيم القاعدة ...الخ . وفي المحصلة فأن الموقف الأمريكي من "الأرهاب الدولي" كمبرر كان أم وسيلة لا يخرج عن أطاره العام ضمن الأهداف الأمبريالية الأمريكية ذات الأبعاد االأقتصادية والقومية العليا . وعليه انصب هذا البحث على ثلاث محاور رئيسية بدءاً بمفهوم ومعنى الإرهاب ثم التطرق عن مضمون هذا المتغير من منظور إستراتيجي أمريكي.

**المحور الأول:" الأرهاب" كمفهوم ومعنى في الإستراتيجية الأمريكية**

يُعد مفهوم الأرهاب من المفاهيم التي أخذت حيزاً واسعاً في حقلي السياسة والأمن الدوليين ، ذلك أن هذا المتغير قد تجاوز في معناه اعتبارات السيادة الوطنية للعديد من دول العالم سواء باختراق أمنها واستقرارها من خلال أستخدام وسائل العنف ام في ظل تدخلات دولية غير مشروعة تحت طائلة ما يُعرف بمكافحة الإرهاب ، رغم أن هذا المفهوم لن يتحدد في المعنى بقدر ما تبلورت أهدافه في المضمون ليشكل وظيفة سياسية تستخدمه بعض الأطراف الدولية ومنها الولايات المتحدة كورقة دولية لتحقيق المكاسب ، معتمدة بذلك شتى وسائلها الأمنية وعلى غير هُدى ضد من تعُدهم خطراً يُحدق بأمنها وأمن اصدقائها وحلفائها الدوليين وعلى أنهم أرهابيين ، أومصدر من مصادر الإرهاب .

---

(*) جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

" فالأرهاب" كمفهوم تتعدد جوانبه من حيث الفعل ورد الفعل كواقع حال مؤثر وبحسب طبيعة الحدث في حياة المجتمعات كافة ، كما ويُعد وسيلة لترسيخ إرادة الجهة الإرهابية في إجبار أو الزام أو إقناع الجهة التي تتعرض للفعل الإرهابي للإستجابة لمطاليب الإرهابيين ، وهو ما يتضمن دوافع عدة منها سياسية ، أمنية ، سلوكية أم لتحقيق غايات مادية ذات منافع شتى .

ويدخل ضمن مفهوم "الإرهاب" إرهاب الدولة ، والإرهاب الخارج عن الحدود للدول التي تتعرض للفعل الإرهابي ، فضلا عن التهديدات التي تمارسها بعض المنظمات سواء في مجال الجريمة والمخدرات وأعمال التهريب ، على أن الوجه الآخر لهذا النوع من الإرهاب يشكل كوسيلة ترغيب بغية تحقيق مختلف الغايات.

فبعض الحركات السياسية تمارس ضغطاً على حكوماتها عبر الوسائل الإرهابية لألزامها في الحصول على منافع ذاتية في السلطة ، كذلك المجموعات المتخصصة في مجال الجريمة ، أوالأستثمارات غير المشروعة ومجالات الفساد الأخرى المصنفة خارج عن القانون الدولي تستخدم الأساليب ذاتها لتحقيق أهدافها وهكذا...

وبهدف تفهيم معنى الإرهاب من منظور أمريكي لا بد من تحديده وتفسيره من منظور مجتمعات اخرى لا تتوافق ا ساساً مع السلوك الأمريكي في تحديده او تفسيره لمعنى الإرهاب .

فالمجتمع الإسلامي مثلاً يرى في الإرهاب وسيلة مشروعة لمواجهة أعداء الإسلام إستناداً الى قوله تعالى " وأَعِدوُا لهَمْ ما إستَطعُتُم مِنْ قُوةٍ وَمِنْ ربْاطِ الخْيْلِ تُرهبُوُنَ بهِ عدوَ اللهِ وَعْدُوَكمُ وآخَرِيَن مِنْ دونِهِمْ لمْ تَعلُموهُمْ اللهُ يعَلمهُم " [1] . وفي قوله تعالى "فأذا لُقْيْتم الذِينَ كفَرُوا فَضرْبَ الرِّقَابِ حتى إذا أثخنتموهم فَشُدُّو الوَثَاق فإمَّا مناً بَعدُ وإما فِداءً حتى تَضَعُ الحربُ أزْرَارَها ذلِكَ ولويْشَاءُ اللهُ لانتَصرَ مِنُهْم ولكِنْ ليَبْلُواْ بعَضَكُم ببعْضٍ والذين قُتِلُوا في سبَيلِ الله فلَن يُضِلَّ أعمَالهُمْ " [2]

وإذا كانت كلتا الآيتين الكريمتين قد نزلتا في عصرٍ قد واجه فيه المسلمون اعداءاً كثيرين ، إنماأراد الله تعالى بهذا أن يجعل لهم مخرجاً ودعماً معنوياً في صدهم للأعداء وبشتى الوسائل المتاحة بغية إرساء كلمة الحق المبين.

أما اليوم فلا يختلف المعنى من منظورٍ إسلامي عمن سواه من المعاني التي تتضمن الإرهاب ، لاسيما في مواجهة من تكالبوا على الإسلام سواء بالحرب أم عبر موجة من النعت والطعن من لدن بعض إعلامي وأكاديمي العالم الغربي وعلى اسس من التطرف الديني واللا أخلاقي ، ولعل في مقدمتهم الهجمة الأمريكية عبر إعلامها اللاذع والشديد اللهجة ، حين تنعت بها الأسلام والمسلمين بالأشرار والقتلى . كما أن هذا المفهوم يأخذ مفهوماً مشتركاً من حيث التوافق في الرؤى والأبعاد مع إسرائيل تجاه العرب والمسلمين ، ذلك ان النخبة الأمريكية بقيادة اليمين المحافظ ترى في الأرهاب سمة جوهرية في الأسلام على أنه دين عنف معادي لكل المجتمعات الدولية ، إذ يحمل هذا الدين بين جنباته الشر والكيد لأمريكا وحلفاءها ، دونما أي تفسير أو تبرير يمكن أن يعطي الأسباب الجوهرية لهذا المتغير لا في طبيعة فعل الإرهاب ولا من حيث مصادره أومسوغاته وأهدافه .

وتبُرز من خلال هذه الرؤية الأمريكية للأرهاب وبكل وضوح ، حقيقة الأكاديمية الأمريكية عبرمراكزها البحثية أو من خلال قنوات التلفزة والصحف اليومية، وهي تنعت الأسلام والمسلمين على أنهم مصدر للأرهاب . وتأتي مصادرهذا النعت عادة من كُتّاب وصحفيين أمريكيين فمن هؤلاء الكّتاب ، بول بريش ووليام لند في كتيب لهما أوضح مضامينه الصحفي المشهور نيكولاس كرستوف اذ حمل عنوان " لماذا يهدد الأسلام أمريكا والغرب " ، وينعت الباحثان الأسلام على أنه دين حرب وعنف ، وأن

---

[1] الآية 60 من سورة الأنفال

[2] الآية4 من سورة محمد

المسلمين في أمريكا طابور خامس ، فلا بد من مغادرتها[3] .كما نشرت الكاتبة الأمريكية "آن كولتير" مقالاً بعنوان كيف نواجه الإسلام والمسلمين ، اذ أكدت في هذا المقال على ضرورة غـزوهم وقتـل قـادتهم وتحويلهم الى المسيحية [4] وتعزز مقالها بالقول أن المسلمين هم لايحرفون الأسلام بل يطبقون تعاليمه وما جاء فيه .

ويعقب نيكولاس كرستوف حول هذا الموقف الأكاديمي حيال الأسلام وعلى انه دين عنيف حـول ما يمكن أن يعكسه ذلك من ردود فعل لدى الجمهور الأمريكي ، حين يعطي مردوداً سلبياً لن يساعد بتاتاً على تفهم الدين الإسلامي على حقيقته ، بل يطلق دعوة صريحة للعنصرية والريبة مما ينذرعن ظهـور ملامح لصراع الأديان وعلى انه قادم لامحاله [5] .

ويرى العالم الإسلامي أن هذا التفسير الأمريكي لمعنى الإرهاب يحمل بين ثناياه حرب صليبية على الأسلام والمسلمين . وهو ما يؤكده تصريح "القس فرانكلين غراهام" وهو أحد أشهر الأنجيليين الأصوليين في أمريكا بوصفه للإسلام على أنه دين شر وخبث وعنف [6] حتى بلغ الأمـر الـى نعـتهم للرسـول محمد(ص) بالإرهابي والمتطـــرف ، وهو ما أكده المبشر الأصولي جيري لويل عبر محطـة CBS الفضائية [7].

إن هذه التصريحات لا تشكل في مغزاها إعلاماً أمريكياً مجرداً، بل يعكس خطاباً سياسـياً لصـانع القرار الأمريكي لمعنى الأرهاب، على أنه متغير دولي أرتبط تأثيره الفعلي بالأسلام والمسلمين ، وبذلك وضعت المؤسسات الإعلامية ومراكز البحوث السياسية النقاط على الحروف ، من أن الإسلام في جوهره دين يشجع على العنف والحرب ويستهدف الأديان الأخرى . وأن هذا التفسير يعطـي لإكـادمي العـالم علامات إستفهام ومن خلال التناقض الذي يتضمنه فحوى الموقف الأكاديمي والإعلامـي الأمـريكيين ، وكونه يشير الى نبرة العنصرية بين الأديان . ولعل صاموئيل هانتغتون قد أفصح عن هذا الجانـب مـن خلال مقالته عام 1999 التي نشرت في مجلة Foreign Affairs الأمريكية بقوله" ان الولايات المتحـدة الأمريكية تقارع دولاً على أنها مارقة وتقف ضد سياستها المتسلطة ، في حين تتناسى أنها دولة عظمـى وتفعل ما تراه من وجهة نظرها صحيحاً دون أن تنعت نفسها ، على أنها دولة مارقة ، وأنها تمثل خطراً خارجياً كبيراً على مجتمعات هذه الدول [8].

إن ذلك ليؤكد وبوضوح للعالم وللمجتمع الإسلامي بوجه خاص مدى الخُطوات العدائية التي تكنُها الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل ، ومن دار في فلكهما حيـال الإسـلام ، ومـن خـلال تحريضـهما وتحشيدهما لطاقات المجتمع الدولي في معادات الإسلام والمسلمين على أنهم مصدر ومنبع للعنف.

إن إدارة الرئيس جوج دبليو بوش ومنذ أحداث الحادي عشر من أيلول/ سـبتمبر فـي واشـنطن ونيويورك ، كانت ولا زالت تحمل إعتقاداً أنها ستغير أو تعدل ملامح الكثير من السياسـات المناهضـة

---

[3] من خلال أحد الرسائل الأمريكية التي وردت على البريد الألكتروني حول مفهـوم الإرهـاب مـن منظـور بعـض الأكاديميين في الولايات المتحدة للمزيد أنظر :

Nicholas. D. Kristof , " Bigotry In Islam and Here' ,New York Times, July, 2002,p3

[4] للمزيدمن التفاصيل حول هذا المقال الذي نشر في صحيفة نيويورك تايمز وذلك نقلاً عن: محمـد الـدجاني ، أجهـزة الإعلام الغربية وموضوع الإرهاب ، مجلة المستقبل العربي ، (بيروت العدد 291 ، السنة 26 ، مايو/ ايـار 2003) ص 33.

[5] انظر : Nicholas D . Kristof , I Bid ,p.3

[6] نقلاًعن:- محمد الدجاني ، المصدر السابق ، ص 34 .

[7] أنظر :-

Gerry Fawell, 60 Minutes, CBS Inter View, 6 October, 2002.

[8] Samuel Huntington "The Lonely Super Power, Foreign Affairs, March- April, 1999, p.17.

للسلوك السياسي الأمريكي في الشرق الأوسط ، ولذلك بدأت حربها على افغانستان تحت نبرة مكافحة "الإرهاب" ، وهي في ذات الوقت تغض النظر عن جرائم إسرائيل ضد الفلسطينيين أو العدوان المتكرر على العراق قبل إحتلاله . مع أن الحصار الأقتصادي في جوهره يحمل معنىً أشمل من متغير "الإرهاب" ، حين اعاق هذا الحصار حياة الملايين من العراقيين من أمراض وفقر وتهجير....الخ . وأن الولايات المتحدة بهذه السياسة الإزدواجية الصارمة قد أعطت معنىً للإرهاب قد يُغنيها عن وضع أي مفهوم محدد لهذا المتغير لاسيما من وجهة نظرها الخاصة .

وإذا ما تتبعنا أحداث 11/سبتمبر ، وعزم الولايات المتحدة على إخراج الضالعيين في أحداثها تحت مفهوم "الإرهاب" ، وبغض النظر عن هوياتهم إن كانوا مسلمين ام موظفين في البيت الأبيض * إنما أرادت بذلك مبرراً ، ليمنحها الشرعية الدولية ومن ثم تحقيق اهدافها ، وعلى أن تكون تلك الأهداف تكتيكية التصرف ، وفي المحصلة ستؤول الى هدف إستراتيجي يحقق لها مكاسب عظمى هي أعظم من ان يحمل صفة الإرهاب معنى محدد . وفي ذلك ارادت الولايات المتحدة أن تثبت للعالم من خلال فرض "حرب الإرهاب" أنها زعيمة ورائدة للنظام الدولي الجديد بالأهداف والإستراتيجيات، ولايمكن إجبارها في تغيير سياساتها الخارجية أو تعديلها عن إعتباراتها الإستراتيجية [9] . كما أن الإدارة الأمريكية ترفض الإتهامات الموجهة لها من أطراف دولية تتهمها بالمبالغة في التهديد ، او انها ترمي الى التدخل في شؤون داخلية لدولة ما ، او انه نوع من الإمبريالية الجديدة ،إذ ترى الولايات المتحدة أن ما تقوم به ليس تصرفاً شاذاً ، بل هو عمل مماثل لما قامت به قوى كبرى على مدى مراحل التاريخ [10] .

إن رؤية الولايات المتحدة للإرهاب تأتي بناءاً على الخلفية اليمينية المتطرفة ، التي تتعامل مع الإستراتيجية الأمنية الأمريكية على أنها قيمة عليا غير قابلة للتفاوض إذ إتسم رد الفعل الأمريكي بعد أحداث 11/ سبتمبر بالبساطة والحدية حين لخصها الخطاب القومي للرئيس الأمريكي بوش لحالة الإتحاد في 29/ يناير من عام 2002 وبعبارات صريحة "لاحياد في الحرب ضد الإرهاب "[11]

فعلى الرغم من أن عناصر الرؤية الأمريكية للحدث قد إستمرت ضمن التوجه العام لمرحلة ما بعد أحداث سبتمبر ، وعلى انها تحدي خطير وكبير يواجه أمنها القومي ، إلا أن هنالك عناصر جديدة قد

---

* فصانع القرار الأمريكي يرى في احداث 11/ سبتمبر، رغم إرتفاع حجم الضحايا من الأمريكيين، منافع عظمى قياساً للتكاليف التي أصابت الداخل الأمريكي لاسيما في الحرب على أفغانستان ومن ثم إحتلالها للعراق بعد كسب ثقة وتعاطف دوليين .... وهو ما يعطي تصوراً عن أن من قام بهذا الحدث إن لم يكن تحت دراية أمنية أمريكية فأنهم هم الأمريكيون أنفسهم من قام بذلك بالتنسيق مع نخبة من الأقلية اليهودية في أمريكا . ولعل شهادة مستشارة الأمن القومي الأمريكي يؤكد ذلك ، من خلال ردها على سؤال طرح من قبل لجنة التحقيقات في مجلس الشيوخ حول الأحداث التي تعرضت لها كلا من واشنطن ونيويورك ، وهو لماذا لم تخبر الإدارة الأمريكية اعضاء الكونغرس من ان هناك تهديداً مسبق قبل الحدث ؟ فكان جوابها وبكل بساطة ان إدارة الرئيس بوش كانت بصدد اعداد استراتيجية امنية شاملة لمواجهة مثل هذا التحدي لجماعة ابن لادن ، غير انها لن تملك الأدلة الكافية لتنفيذ استراتيجيتها فوقعت الكارثة . للمزيد ارجع الى الموقع الإلكتروني لقناة الأخبار العالمية لـ BBC world

http://www.bbcnews.com,htm/7/4/2004

[9] انظر :- ادريس لكريني ، الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك : مقومات الريادة وإكراهات التراجع ، مجلة المستقبل العربي ، ( العدد291 ، السنة 26 ، 2003 ) ص 25 .

[10] وهي بذلك تعني دول اوربا التي تميل الى ان ترمي بأنتقاداتها بقوة للسياسة الأمريكية ومن دون ان تدرك كيف كانت تتمتع في الماضي بقوة اجازت لنفسها إستعمار الآخرين . للمزيد من التفاصيل انظر :- Robert Kagan ,Power And Weakness Policy Review, (Washington, No .113, June-July 2002),p30 .

[11] للمزيد من الإيضاح أرجع الى :- د. جمال عبد الجواد ،السياسة الأمريكية تجاه العراق : تشدد يميني وهوس أمني، مجلة السياسة الدولية ، العدد 152 ،أبريل/ نيسان 2003، ص –ص 85-86 .

أدُخلت في المراحل اللاحقة إستمدت دوافعها من النوايا الأمريكية الخفية وهو ما افصحها ذلك الخطاب ، على ان تلك المرحلة الجديدة هي بداية لحقبة تاريخية جديدة تتبلور حول مكافحة الإرهاب ، وكرد فعل دولي ضد ما أسمته الإدارة الأمريكية "بالإرهاب الدولي" .

إن مفهوم الحرب على الإرهاب من منظور إستراتيجيي أمريكي لن يتحدد بالمعنى على انه رد فعل حقيقي ضد أعمال إرهابية تستهدف المصالح الأمريكية في الداخل والخارج ، بل أخذ وظيفة أمنية كونه مبرر لرد فعل أمريكي ضد كل من تعُدهّم أمريكا اعداء لها في منطقة الشرق الأوسط . وهكذا بدأ المشهد الأمني الدولي تجاه الإرهاب متناقض في السلوك سواء للولايات المتحدة أولمن شاطرها هذا الأتجاه من الحلفاء والأصدقاء ، ذلك لما تضمنه هذا المعنى من تعدي سافر لحقوق الأنسان وتشويه لمضامين الديمقراطية .

فمن جانبها ( اي الولايات المتحدة ) عدّت مكافحة الإرهاب حق شرعي دونما تمييز للفعل الإرهابي ، سوى أنه يمثل انواع من العنف ، دون النظر الى أسبابه ، أهدافه أو حتى مبررات هذا الفعل من خلال الوسائل الدبلوماسية لأحتوائه.

ومن جانب آخر لن تنتقد الولايات المتحدة سياساتها الخارجية في استخدامها الوسائل غير الإنسانية من عقوبات إقتصادية أوشن حروب مدمره غير مبرره ضد العديد من المجتمعات الآمنة ، وهو ما يعطي معنىً متناقض لمفهوم الإرهاب ، حين تكافح أمريكا ما تعدهُ إرهاباً عبر إرهاب مقابل .

ويبدو أن هذا المعنى ومن منظور بعض حلفاء امريكا الغربيين فيه شيء من التحفظ لاسيما في طريقة التعامل مع القضايا الدولية . فعلى الرغم من موقفهم المتعاطف جنباً الى جنب مع الولايات المتحدة آبان احداث سبتمبر، إلا ان هذه الأحداث كشفت فيما بعد مدى الهيمنة الأمريكية على الرأي العام العالمي ، وتمكنها من فرض نظام جديد على أنماط الإعلام الأمريكي والغربي ، كي لايتسنى للجمهور أن يرى الحقائق كما يجب . فحلفاء الولايات المتحدة الأوربيين خاصة يدركون تماماً أن الطريقة الأمريكية في الحرب على الإرهاب لن تعكس مفهوماً ثابتاً لصانع القرار الأمريكي وعلى أن هذه الحرب جاءت ضد من تعدهُم واشنطن أعداء لهاولحلفائها في حلف الأطلسي ، بقدر ما عدته الأدارة الأمريكية على انه خطاباً سياسياً وأمنياً لحلفائها واصدقائها على حدٍ سواء ، من أن استهداف الداخل الأمريكي هو استهداف لأي مكان في العالم يتضمن مصالح أمريكا وحلفائها ، وأن هذا التوجه الأمريكي لم يعُد شأناً أمريكياً صرفاً ، بل قضيةً مشتركة في المواقف السياسية والأمنية ، ودعماً إقتصادياً لمواجهة هذا الخطرالذي يهدد مستقبل الجميع [12] .كما أن الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة فعل الإرهاب قد اظهرت مفهوماً أمريكياً خاصاً لهذا المتغير، ليس بالضرورة أن يتفق مع أي مفهوم آخر يمكن تفسيره من قبل الأطراف الأخرى على أنه إرهاباً ، إما أن يعطيها حق المشاركة مع رد الفعل الأمريكي في مواجهة أي حدث مستقبلاً في إطار ما يُعرف (بالضربة الإستباقية)[13] أم أن عليها التريث حالما تتحقق نوايا الحدث نفسه، وهو ما جعل من حالة التشكيك قائمة لدى بعض الحلفاء الأوربيين من أن الحرب على "الإرهاب" قد تكون وهماً صنعته واشنطن وأرادت من خلاله أن تجعل الشرق الأوسط ساحة خصبة لتدويل أزماتها الأمنية والأقتصادية ، فضلاً غن كونها فرصة لتصفية حساب مع من تعدهم الأدارة الأمريكية أعداء أو مناهضين لسياساتها

---

[12] د. عبدالخالق عبدالله، الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج ، مجلة المستقبل العربي ، العدد299 ، السنة26 ، يناير / كانون الثاني 2004 ، ص 27 .

[13] أنظر :- عبدالصمد سعدون الشمّري ، الإدراك الأمريكي للعلاقات الأقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ، إطروحة دكتوراه غير منشوره ، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ، بغداد ، 2005، ص- ص 311-312.

الإمبريالية في العالم ، وبالمحصلة تحميل المناطق الغنية من العالم ومنها منطقة الشرق الأوسط عبء تكاليفها بعد شن الحرب .

لقد أرادت الأدارة الأمريكية من حربها على "الإرهاب" تعزيز تحالفها مع دول حلف الأطلسي ، بعد أن نجحت من تحشيد طاقاتها وأضفاء حالة الشرعية في حرب الخليج الثانية ، عادت لتحول التحالف الدولي ما بعد احداث 11/ سبتمبر من تحالف في إطار أزمة وحرب الخليج والمرحلة التي تلتها الى تحالف جديد ضد "الإرهاب" ، وبعد أن أبدت غالبية المجتمع الدولي تضامنها مع الولايات المتحدة سواء في الجانب الأمني أم السياسي ، في إطار ما يُعرف بالحرب العالمية على الإرهاب [14] . إلا أن ذلك لم يلغ حالة الشك والإرتياب لدى العديد من الأطراف الدولية ، عن أن الولايات المتحدة ارادت أن تصنف دول العالم بناءاً على متطلبات الأهداف الأمريكية الجديدة وغير المعلنة من هذه الحرب ، لاسيما فيما يتعلق بأعادة ترتيب أولويات الإستراتيجية الجديدة تجاه هذا المتغير الدولي ، ومع كل دولة من دول العالم وتحديداً مابين دول تعمل مع التحالف وأخرى ضده ، وقد ساهم هذا التصنيف نوعاً ما في حشد الدعم الدولي لها ، لترسيخ طموحاتها الفردية على أرض الواقع ، لا سيما بعد أن أرتبط التوظيف الأمريكي لهذا المعنى بمصالحها الأقتصادية العليا ونمط علاقاتها الجديده مع العالم الخارجي[15] .

إن الولايات المتحدة بقيادة اليمين المحافظ تنظر بعين الإعتبار أن الحرب على الإرهابيين، هي حرب على الإسلام الراديكالي والذي إرتبط رسمياً بعد أحداث سبتمبر بتنظيم القاعدة في أفغانستان والنظم الرديكالية ( من وجهة النظر الأمريكية) والتي تكن العداء للسياسة الأمريكية، على أن الثابت من هذه الحرب أنها لن تحمل في جوهرها أي هجوم مباشر على الحضارة الإسلامية بالمعنى الذي يتصوره المجتمع الدولي [16] . فما الغاية إذن من هذه الحرب ؟ هل هي إشباع لغريزة وفضول القوة الأمريكية بتدمير المقابل ، حين عدت واشنطن هذه الحرب على أنها رد إعتبار لما حدث في واشنطن ونيويورك ضد من كانت تشير اليهم اصابع اتهام صانع القرار الأمريكي ، أم أن هذه الحرب جاءت كردع حقيقي لحركات ونظم إرهابية تسببت فعلاً في أحداث 11/ سبتمبر؟ بعد أن وُضِعت لها المبررات كي يتجاوز معنى الإرهاب حدود السيادات الوطنية لدول ، على انها تصنِّع أسلحة دمار شامل لتهدد به العالم ودول اخرى تخرق حقوق الإنسان ولديها إشكالية في الأصلاح السياسي .

**المحور الثاني: المبررات التي تحدد معنى الإرهاب الدولي في الإستراتيجية الأمريكية**

إن عالم ما بعد الحرب الباردة قد بدا عليه التسليم لمنطق القوة في إطار قطبي أحادي تحكمه نوازع الهيمنة الأمريكية غلى مراكز ومؤسسات القرارالسياسي الدولي . إذ ساد هذا العالم جوهرياً مرحلتين زمنيتين وفق النسق الإستراتيجي الأمريكي لبلوغ الأهداف الإمبريالية . فالمرحلة الأولى والتي إمتدت مابين زوال القطبية االثنائية ، حتى أحداث الحادي عشر من ايلول/سبتمبر عام 2001 ، حين عدّتها إدارتي الرئيس الأسبق "جورج بوش" الأب والرئيس "بل كلنتون" على أنها مرحلة إنتقالية لإعداد نظام دولي جديد تقوده أمريكا بالأهداف والإستراتيجيات عبر إستقطاب دولي قل نظيره لجهود قوى إقتصادية ممثلة بحلفائها في حلف الناتو وأصدقائها في الشرق الأوسط، فضلاً عن ذلك إستمالة الخطاب الأمريكي

---

[14] أيمن السيد عبدالوهاب، تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الأسيوية( الصين ، اليابان ، الهند ، باكستان ، أندونيسيا ) بعد أحداث 11/ سبتمبر ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، العدد 147 ، السنة38 ، يناير 2002 ، ص 81 .

[15] ايمن السيد عبدالوهاب، المصدر السابق ، ص ص 81 – 82 .

[16] على إعتبار أن الحرب على أفغانستان ، رغم أنها إستهدفت جذور القاعدة الأسلامية وإسقاط نظام طالبان عن السلطة ، الا ان قادتها لاتزال حرة طليقة . إنظر :-أمانويل تود ، ما بعد الأمبراطورية : تفكك النظام الأمريكي ،ط1 ، بيروت ، دار الساقي ، 2003 ، ص – ص 156-157 .

المعلن بعد حرب الخليج الثانية للسياسة الدولية عبر توظيف الأطر القانونية ، فيما يتعلق بمسائل الشرعية الدولية ، حقوق الإنسان والديمقراطية لتبرير أهدافها الإمبريالية ذات الدوافع الإقتصادية [17]

في حين أن المرحلة الثانية، وهي التي اعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أشبه ما تكون بحرب باردة جديدة تتحكم بمسارها قوة احادية قد تجاوزت كل انماط الشرعية الدولية لتصب بالمشروعية الأمريكية * حين اخذت عمقاً إستراتيجيا آخر في إطار بلورة نظام دولي جديد ما بعد الأحداث منح الولايات المتحدة ثقة اكبر عبر التعاطف الدولي مع الأحداث الدامية في واشنطن ونيويورك ، إثر الخطاب القومي الأمريكي بعد الأحداث * والتي عبر فيه الرئيس جورج دبليو بوش بأن المرحلة الجديدة هي الحرب على "الإرهاب" وما علينا إلا أن نتبنى توظيف كل المبررات المتاحة لمواصلة تلك الحرب ، لاسيما في المناطق التي تهدد أمن ومصالح أمريكا وحلفائها في العالم ، وتحديداً منطقة الشرق الأوسط ، وقدر تعلق الأمر بمصادر الأحداث التي إرتبطت بتنظيم القاعدة الإسلامية في أفغانستان ، حين اعلنت آنذاك عن مسؤوليتها حيال الأحداث ** .

---

[17] إنظر :- عبدالصمد سعدون الشمّري ، عولمة النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية : الأبعاد الأقتصادية والسياسية ، إطروحة ماجستير في العلاقات الأقتصادية الدولية /كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ، بغداد، 2001 ،ص 176 .

* إذ ان الولايات المتحدة في هذه المرحلة ترى ان الخصم الإيديولوجي قد تحوّل من خصم في ظل فكر شيوعي مناهض لمبادىء الليبرالية الراسمالية نحو فكر إسلامي متطرف يحمل نفس المضمون في المعنى العدائي للراسمالية .

* ولعل من ابرز ما تضمنه الخطاب القومي الأمريكي مابعد الأحداث والمعلن في20ايلول /سبتمبر من عام2001 هو مواصلة الولايات المتحدة الدفاع عن الشعب الأمريكي وعن المصالح في الداخل والخارج ، من خلال تحديد مصادر التهديد وتدمير مرتكزاته قبل وصوله الى حدودها ، مع سعي أمريكي نحو تحشيد طاقات دولية الى جانبها ومن خلال دعم مواقف المجتمع الدولي لسياستها الخارجية، وحتى إذا تطّلب الأمر العمل بمفردها لممارسة حقها في الدفاع عن النفس ، عبر عمل وقائي سريع ضد الإرهابيين ومنعهم من الحاق الضرر بها وبحلفائها . وسيتضمن هذا بالضروره وظيفة إستخدام القوة القومية والدولية ضد أي عمل إرهابي أودولة ترعى الإرهاب ، وتحاول أن تمتلك أسلحة دمار شامل أو مكوناتها . كما تضمن الخطاب ضرورة تجميد الأرصدة والموجودات الي تعود للإرهابيين في الخارج وذلك من خلال حماية الجمعيات الخيرية من أن يسوء إستخدامها لدعم قضايا إرهابية ، مع منع نقل تلك الموجودات عبر شبكات تمويل دولية ، فضلاً عن استخدام الولايات المتحدة لنفوذها الدولي في إقناع حلفائها وأصدقائهاومن خلال تبرير عدم مشروعية كل اعمال الإرهاب ، على أن يُنظر اليها كالنظر الى العبودية والقرصنة والإبادة العنصرية ، وهو ما يُعد سلوكاً لا يمكن أن تدعمه أي حكومة تحترم نفسها والمجتمع الدولي ، كما ويؤكد الخطاب الأمريكي دعمه للنظم المعتدلة في العالم العربي والإسلامي للحفاظ على امنها واستقرارها ، على أن لاتوفر للإرهابيين الظروف والعقائد التي يروج لها مما يجعلوا من بلدانهم أرض خصبة لإنطلاق الإرهاب ، ويُعقب الخطاب على أن نهاية الحرب ضد الإرهاب لن تكون سريعة أو سهلة ، بل ستستمر من خلال قيادة أمريكية لعلاقات دولية جديدة منتجة ، فضلاً عن إعادة هيكلة العلاقات الإقتصادية القائمة بوسائل أكثر حزماً لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين . للمزيد حول ما جاء في الخطاب القومي الإستراتيجي الأمريكي إرجع الى الموقع الألكتروني:

http://www.usinfo.state.gov/topical/pol/terror/seestart.htm,20/9/2001

** لم يكن اسامة بن لادن ليصرح عن مسؤوليته تجاه الأحداث لولا أن أصابع الأتهام قد أشارت وبكل تأكيد ، على ان تنظيم القاعدة هو من قام بتنفيذ العملية في نيويورك وواشنطن ،ولذلك جاء موقف بن لادن مناقضاً لما صرحه في بداية الحدث ، حين أنكر تورطه ، وهو ما يعني أن تغييرموقفه في الرد على ما وجه ضد تنظيمه، قد قلب المقولة القائلة " كلمة حق يراد بها باطل" لتصبح "كلمة باطل يراد بها حق " إذ ليس هنالك مخرجاً من الإتهام إلا بهذا التحدي . وبمعنى آخر ان المبررات الأمريكية تجاه الحدث لا يُستبعد انها قد وظفت بعناصر عربية وأسلامية داخل أمريكا كي تمنحها فرصة تبرير الإرهاب هذا أولاً ، وأن ما تحقق بعد احداث سبتمبر من تحشيد داخلي ودولي قد أتاح للولايات المتحدة مزايا اخرى من التبريرات في إطار السياسة الدولية وهو ما جعلها تتمنى لو أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر تتكرر كل عام لتعزيز توجهاتها الإمبريالية ثانياً .

فبعد عام من احداث الحادي عشر من سبتمبر كشف الخطاب القومي الأمريكي للعالم على انه مشروع لتغيير شامل في الإسترتيجية الأمنية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ، حين عَدّ هذا الخطاب تلك الأحداث على أنها تحدي كبير للأمن القومي الأمريكي من قبل تيارات أو حركات إسلامية راديكالية يقودها تنظيم القاعدة ، ليشكل هذا التطور إنعطافاً جديداً في السياسة الأمريكية إزاء مسألة تدويل الإرهاب أوحصره باتجاه منطقة الشرق الأوسط ، وذلك من خلال شن الحروب على انها وقائية . إذ أن الولايات المتحدة ومن خلال خطابها الإستراتيجي المعلن ما بعد الأحداث قد أفصحت وبما لايقبل الشك انها عازمة على نقل اعمال العنف التي يمكن ان تستهدف أمنها الداخلي نحو مناطق أبعد ما تكون عن خطر تهديد الإرهاب ، ومن خلال التعامل مع الحدث ضمن عقيدة عسكرية تواجه فيها العدو عن بُعد ، دون أن تؤثر تلك الأعمال في الحياة العامة للداخل الأمريكي ، او المساس بأمنها القومي ، فضلاً عن حماية مصالحها في الخارج [18] .

لقد بررت الأدارة الأمريكية وبثقل المحافظين الجدد الحرب على الإرهاب ، وركزت في المرحلة التي أعقبت احداث 11/ سبتمبر على ضرورة محاربة الإسلام وتصويره على انه ديانة خطيرة يمكن ان تهدد أمن مصالحها في منطقة الشرق الأوسط . فقد صورت تلك الحرب، على انها بداية لثورة مستمرة تهدف الى تغييرتلك المنطقة وتحويلها الى منطقة ديمقراطية[19] . كما أن سياسة الخداع التي تمارسها النخبة الأمريكية لحملية الحقيقة التي تقول " ان على الفلاسفة إطلاق اكاذيب (نبيلة) للناس والسياسيين على حدٍ سواء " باتت تشكل السلاح الفعال لدور النخبة الحاكمة في البيت الأبيض [20] إذ يكشف الصحفي الأمريكي وليم بفاف في مقالته التي نشرت في صحيفة (النيويورك تايم) سياسة الخداع هذه من خلال قول أحد المحافظين الجدد الذي تولى رئاسة وحدة الإستخبارات الخاصة في وزارة الدفاع ،مفاده " أن الخداع هو عقيدة الحياة السياسية " .

ان المجتمع الدولي بات مرهوناً بهذه السياسة التي لاتستثني أحداً بخداعها حتى الحلفاء المقربون للولايات المتحدة . فعلى الرغم من أن قواعد القانون الدولي قد وفرت اسساً يمكن إ عتمادها في تعريف أو تحديد معنى "الإرهاب الدولي" ومن خلال إرادة سياسية موحدة دون توصيف أو تمييز لحالة عن اخرى لتبرير الغايات ، إلا أن ذلك لن يُثني عزيمة الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل في إبداء عدم التوافق مع المجتمع الدولي حول تحديد ماهية "الإرهاب" [21] .

---

[18] كما أن هذا الأتجاه قد حفز الأدارة الأمريكية في التعامل مع الحدث بأدراك أعمق ، على أن أعمال العنف التي يمكن ان تضر بمصالحها الحيوية لاسيما في منطقة الخليج العربي باتت تشكل حالة مألوفة أو مشهد درامي يتكرر في أي منطقة من مناطق العالم . انظر :- عبد الصمد الشمّري ، الأدراك الأمريكي للعلاقات الأقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي .....، مصدر سبق ذكره ، ص- ص 291-292 .

[19] ارجع الى الموقع الألكتروني للمعهد الأمريكي في واشنطن لمقال جيمي زغبي بعنوان " كيف يعمل المحافظون الجدد"؟

http://www.aaiusa.org/htm,10/3/2003

[20] فقد كتب وليم بفاف في أحد كتاباته أيضاً في مجلة انترناشيونال هيرالد تريبسون يصف فيه الفيلسوف السياسي الأمريكي المشهور ليو شتراوس حول عمل المحافظين الجدد في ادارة الرئيس جورج دبليو بوش لما بعد أحداث 11 /سبتمبر عام 2001 قوله " من الضروري إخبار الناس الأكاذيب حول طبيعة الواقع السياسي... وتبقى النخبة الحقيقية لنفسها، وهذا يمنح النخبة تبصراً وقوة لاتتوافر للآخرين . انظر : مقال جيمس زغبي على الموقع الألكتروني السابق ، ص3.

[21] رغم ان هذا المتغير قد تم تناوله في الكثير من المؤتمرات الدولية ومنذ نهاية القرن الثامن عشر/ بعد الثورة الفرنسية، ومن خلال العودة الى اتفاقيات لاهاي لعامي 1899 ، 1907 ، إلا ان ذلك تكرر في مؤتمر بروكسل لعام 1926 أو كوبنهاكن عام 1936 ، ولعل اتفاقية جنيف عام 1937 هي الأكثر حضوراً حين تم تحديد معنى الإرهاب بأشراف عصبة

وفي الوقت الذي يقف القانون الدولي والمواثيق الدولية ضد كل أعمال الإرهاب الفردي منها والجماعي للدول والأفراد فأنها تقف ايضاً الى صف المقاومة وشرعيتها في إستخدام كافة الوسائل المتاحة بما فيها المسلحة دفاعاً عن الأرض والحق المغتصب للشعوب. إلا ان ما يثير التساؤلات حول ردود افعال منظمة الأمم المتحدة كمؤسسة دولية تعني بشؤون الدول الأعضاء من حيث إقرار السلم والعدل الدوليين ، انها باتت مؤسسة تحرص على إدارة مشاريع أمريكية واتخاذ كل ما يلزم من أجل تبرير الموقف الأمريكي في حربها على الإرهاب ، إذ أن الأمم المتحدة ومن خلال الكثير من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ظلت أكثر تناغماً مع صانع القرار الأمريكي ، خصوصاً في المرحلة التي اعقبت احداث سبتمبر، ولم يكن قرار هذه المؤسسة الدولية مبنياً على إدراكها للحدث ، بل إستجابة لضغط الإدارة الأمريكية كرد فعل للحدث نفسه وهو لايخرج عن كونه إقناع للمجتمع الدولي، من أن الخطر الإرهابي القادم بات أكثر تهديداً من ذي قبل لدولة عظمى، طالما وُصِفت من قبل فرقائها الدوليين بأمنها القومي الغير قابل للإختراق . فالقرار1373 قد أعطى أرضية خصبة تندرج بضمنها الأجندة الأمريكية التي تنطبق مع فقرات الدستورالأمريكي الجديدة والتي ادخلت ما بعد الأحداث كي تُعطي للإدارة الأمريكية الحق في شن الحرب إذا ما اشتبهت أو تأكدت أن الطرف الآخر يمارس أو يُحضِّر للإرهاب ومن خلال إستخدامها الضربة الإستباقية ضد من تشك بأنها أهداف مشبوهة ( من وجهة النظر الأمريكية ) [22] .في حين تبرز على الجانب الآخر جرائم الولايات المتحدة التي ارتكبت خلال الحربين العالمية الأولى والثانية ، والحروب الإقليمية وسلسلة من جرائم الحرب بحق شعوب العالم وعلى وجه الخصوص الشعب العراقي ، الذي تعرض لأبشع حملة عسكرية في التاريخ الحديث استهدفت كيانه الإجتماعي وبنائه الإقتصادي بأستخدام أعنف وسائل الإبادة الجماعية بما فيها الأدوات المحرمة دولياً كقذائف اليورانيوم المنضب والمواد الكيمياوية وقتل الأسرى من الجنود ودفن البعض منهم أحياء في خنادقهم ، فضلاً عن أساليب التدمير الأخرى سواء مايتعلق منها بتلوث البيئة ومرتكزات الزراعة في العراق ، وهذا ما تؤكده إتفاقيات جنيف المؤرخة في12/ آب- اغسطس 1949 [23] حول طبيعة جرائم الحروب التي ينتهك فيها حقوق الإنسان وبشكل سافر .

لقد بررت الولايات المتحدة " حرب الإرهاب " بدوافع عدة ، منها ما إنصب على الجانب الديني، ومنها مإرتبط بالفاعلية الإقتصادية ، على أن الدافع الإيديولوجي ظل حافزاً جوهرياً للفكر الإستراتيجي

---

الأمم" على أنه عمل إجرامي موجه ضد دولة ما بهدف خلق الرعب في افكار اشخاص معينين او مجموعة اشخاص او الجمهور العام " . كما توصلت الأمم المتحدة الى توقيع أكثر من12 اتفاقية دولية حول الإرهاب بدءاً من اتفاقية طوكيو الموقعة في 14/ ايلول/ سبتمبر/1963 وانتهاءاً بإتفاقية منع تمويل الإرهاب الموقعة في 9/ كانونالاول/ديسمبرعام 1999 . وجميع هذه الإتفاقيات لم تحدد ماهية الإرهاب ودون ان تفرق ما بين الفعل الإرهابي والمقاومة . للمزيد حول هذا الموضوع إرجع الى:- د. عبدالحسين شعبان ،الإسلام والإرهاب الدولي: ثلاثية الثلاثاء الدامي- الدين -القانون- السياسة ، لندن ، دار الحكمة ، 2002 ، ص ص 70-78 . كذلك ص 112 و ص 123 .

[22] فقد أعطى هذا القانون حق إستخدام القوة ضد فعل "الإرهاب" كمبرر ليس إلا و من دون أي تحديد وليس في إجتثاث فعل الإرهاب أو وضع حد له ، وهو ما يعني العبث بحقوق الإنسان والحاق اكبر الأذى بمن تتهمهم كأرهبيين . وهذا في حد ذاته يُعد إستغلال خارق عن القانون الدولي حين تضفى شرعية دولية على جرائم ترتكب بحق مجنمعات آمنة تحت مبررات الإرهاب . انظر :- د. عبدالحسين شعبان ، المصدر السابق، ص ص 30- 33 .

[23] إن افعال الحرب العدوانية التي شنتها الولايات المتحدة ضد شعوب العالم لا ترتكن اساساً الى ثوابت القانون الدولي والتي حددتها إتفاقية جنيف ، لاسيما فيما يتعلق بالقتل العمد لمن يسلم نفسه خياراً ولم تعد له وسيلة دفاع ، ضرب السكان ممن لايشاركون الأعمال الحربية ،استخدام الوسائل المحرمة دوليا ، قصف المدن دون تمييزها عن المواقع العسكرية والمنشآت المدنية ، فرض حصار شامل يأخذ شكل إبادة جماعية . للمزيد حول جرائم الحرب الأمريكية إرجع الى الموقع الألكتروني :

http://www>hunnen>com/txt/us_war_crimea/awar1_2.htm1K16/05/2005

الأمريكي لبناء نموذج الفكر الرأسمالي ضمن اطر ثقافية امريكية ، تبلورت أهدافها عبر النسق الإمبريالي ، كنتاج براغماتي لتركيبة البناء الدولي الجديد وواقع حال فرضته نوازع القطبية الأحادية لمرحلة مابعد الحرب الباردة .

1-**الدافع الديني** وأساسه العداء الأمريكي للإسلام الذي يُعد من نوع عميق وانثروبولوجي، لاسيما فيما يتعلق بالعمومية الإيديولوجية التي تقود الى ظهور حالة عدم التسامح ، كما في وضع المرأة بالنسبة للإسلام ، وبعض قضايا التحريم التي تقف بالضد من الجانب الديموغرافي الغربي [24] . فقد ولد هذا الإتجاه صورة مشوهة عن العرب والمسلمين لدى الداخل الأمريكي من خلال تغطية محتكره لوسائل إعلام تمتلك من التقنيات ما يجعلها توظف الحدث وفق النسق الذي يؤثر اعلامياً بتفكير الأمريكيين واستقطاب تعاطفهم مع توجهات الأدارة الأمريكية لاسيما في عرض بعض البرامج أو الأفلام التي تُظهر العربي المسلم بصورة الإنسان البشع أو الإرهابي المخرب والمتعصب الغبي الذي يعادي النساء ويسعى وراء اليهود ليقتلهم حتى يبدو ذلك جزءاً من التراث الإعلامي الأمريكي [25] على أن الإسلام يشكل تناقض فكري معادي أبعد ما يكون الى التقارب في الحوار بين الحضارات .

2- **الدافع الإقتصادي** :فمسألة هبوط الفاعلية الإقتصادية للولايات المتحدة ، هو من يقود صانع القرار الأمريكي نحو التفكير الإستراتيجي بالموارد الطبيعية في العالم ومنها النفط العربي لأهميته الإقتصادية والإستراتيجية المتنامية مستقبلاً سواء للمستهلكين ام المنتجين من دول العالم.

فقد شكل المتغير النفطي في الإسترتيجية الأمريكية جوهر أهدافها سواء في الحرب على افغانستان ، كون أن هذه الحرب ستؤدي بالنتيجة الى تطويق منطقة بحر قزوين لما تشكله من خزين إستراتيجي طاقوي مهم ( النفط والغازالطبيعي ) [26] ليرتبط هذا المحور كدافع إقتصادي بالنفط العربي من منظور استراتيجي امريكي بناءاً على الحاجة االفعلية المتنامية لهذا المورد الناضب وكدافع إيديولوجي ينصب في سلوك صانع القرار الأمريكي ليشكل خيار الحرب على العراق وإحتلاله واقع حال تحت مبررات إمتلاك النظام العراقي لأسلحة دمار شامل من جانب وأرتباط هذا النظام بتنظيم القاعدة من جانب آخر * على أن

---

[24] فالموقف الأمريكي من الإسلام أبعد مما وصفه صاموئيل هانتغتون في صراع الحضارات ،رغم أن العالم الإسلامي لديه عاداته وقيمه الأخلاقية الخاصة التي لا تتماثل قطعاً مع السلوك العام للمجتمع الأنغلو سكسوني، لاسيما في مسائل المراة والعائلة من حيث جذور إنحدارها الإجتماعي ، إذ أن ترابط الأسرة في المجتمع الأمريكي ذا طبيعة فردية وليس عشائرية ، كما أنها تؤمن بمركز المرأة الرفيع ، في حين تبدو الأسر العربية والأسلامية على وجه الخصوص ممتدة الجذور الى النسب الأبوي ، فضلاً عن ذلك الإختلاف في الترابط الإجتماعي كأن يكون الزواج محرماً بين أولاد العم في العالم الإنغلوسكسوني، في حين ان ذلك مباحاً في العالم العربي الإسلامي . للمزيد من التفاصيل إرجع الى :- أمانويل تود ، مصدر سبق ذكره ، ص 158.

[25] ويبرز ذلك من خلال وقائع لأفلام عرضت في امريكا ومنها فيلم" أكاذيب حقيقية" ، اذ يظهر العرب المسلمين ضمن منظمة الجهاد الأحمر ويحاولون تهريب قنبلة نووية الى الولايات المتحدة لتفجيرها هناك ، كما يظهر الفيلم على أن العربي المسلم متخلف ومتعصب ويضرب النساء ويهينهن . للمزيد انظر:-د. ادموند غريب ، الإعلام الأمريكي والعرب من كتاب الوطن العربي في السياسة الأمريكيسة ( مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، تشرين الثاني /نوفمبر 2002 ) ص 210

[26] انظر :- د. حسين معلوم ، الأستراتيجية الأمريكية في وسط اسيا : الواقع والآفاق ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 147 ، السنة 38 ، يناير 2002 ، ص ص 86-87 .

* إن ما يدور في التفكير الإستراتيجي الأمريكي لن يقف عند حدود الأزمات التي تواجه صانع القرار في البيت الأبيض ( لاسيما فيما يتعلق بمسألة الإرهاب ) ، بل يتجاوزها الى ما هو أبعد لبلوغ الغايات وبأستخدام شتى المبررات لتحقيق تلك الغايات . فالأزمة الأمريكية العراقية لم تكن ازمة عابره تتعلق باسلحة دمار شامل أو علاقات النظام العراقي بتنظيم القاعدة ، إنما تكمن بالسلوك الإمبريالي الأمريكي ، ليشكل ثمرة ذلك احتلال أمريكي سافر لدولة ذا سيادة من نظر القانون الدولي

النخبة السياسية والعسكرية في الأدارة الأمريكية التي أدارت الحرب على افغانستان هي ذاتها من ادارت الحرب على العراق وإسقاط نظامه السياسي ( وهم بوش ، ديك شيني ،كولن باول) .

ان تنامي الحاجة الأمريكية لمصادر الطاقة في العالم ، بعد ان غدت الحاجة الإستهلاكية لاسيما للموارد النفطية ما يجعل الولايات المتحدة تستورد بكثافة اذا ما قورنت تلك الحاجة باحتياجات اوربا واليابان ( انظر جدول 1) يُعد في حد ذاته مبرراً لوجود أمريكي دائم في منطقة الخليج ، والسيطرة على مصادر الطاقة هناك حيث تأمين إمداداتها الحيوية وانعاش الأقتصاد القومي الأمريكي . وفي حد ذاته يشكل هذا الدافع لدى صانع القرار الأمريكي مطلباً جوهرياً لحماية المصالح الأقتصادية العليا في الخارج ، وبحسب تعبير الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في أعقاب أحداث الحادي عشر من ايلول / سبتمبر " ان أمامنا حرباً نشنها وركوداً اقتصادياً نعمل في التغلب عليه، وان الدفاع عن بلدنا وتعزيز اقتصادنا يمثلان أولوية شديدة الأهمية لعام 2002 " [27] . وهو ما يؤكد المسعى الأمريكي نحو تحقيق تلك الطموحات، بعد ان جاءت الحرب على الإرهاب ما يبرر تلك الطموحات ضمن مدركاته الإقتصادية حيال المناطق الغنية بالموارالطبيعية ، وبخاصة النفط .

**3- <u>الدافع الأمني</u>**

فمن مدرك أمريكي اصبح العالم الإسلامي اليوم معتمداً بشكلٍ رئيس على القدرات العسكرية الأجنبية ، لاسيما المستورد من السلاح الأمريكي المتنوع وبخاصة من قبل انظمة الدفاع في دول مجلس التعاون الخليجي ، و من خلال ارتفاع وتيرة الإنفاق العسكري لهذه الدول وبشكلٍ كبير منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي ، لدليل على ضعفه الشديد وسهولة إختراق أمنه القومي ، ما يجعل من الإدارات الأمريكية المتعاقبة في السلطة تنظر بعين الإعتبار الى أهمية انعاش مؤسساتها العسكرية عبر تصدير السلاح الى الشرق الأوسط وبخاصة دول الخليج النفطية لاسيما في إطار الأتفاقيات والسياسات الأمنية المعقودة بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي .(انظرجدول 2)

فعلى صعيد العلاقات الدولية الخليجية مع الحليف الأمريكي ، فبالرغم من أنها غير متوازنة لاسيما في جانبيها الأقتصادي والأمني، إلا أن التطويق الأمني الأمريكي للخليج ومنذ حرب الخليج الثانية بات هدفاً غير قابل للتراجع ، وان التكاليف المترتبة عن التواجد الأمريكي واستمراره في المنطقة، يجعل من الدول الخليجية مجبرة في المحصلة على السداد كألتزام أمني من قبل الحليف الأمريكي لتعزيزأمنها واستقرارها السياسي والأقتصادي.

ونظراً للضغوط الأمريكية التي تولدت بعد احداث 11/سبتمبر ، لاسيما حول مراجعة اسس شرعية الحكم ومدى قدرة النظم الأوتوقراطية في الخليج على التكيف مع المطاليب الأمريكية ضمن ملف الإصلاح السياسي والحقوق المدنية للمجتمع الخليجي وما يتعلق في مسألة تطبيق المثل الديمقراطية والمشاركة السياسية على أرض الواقع [28] فقد باتت دول المجلس أكثر انصياعاً للإرادة الأمريكية بغية

---

وعضو في الإمم المتحدة ، وهو ما يُعد كتحصيل حاصل لما يدور في فكرها الإستراتيجي تجاه الأهمية الأقتصادية لمنطقة الخليج العربي والعراق على وجه الخصوص .

[27] ضمن الخطاب الأسبوعي للرئيس الأمريكي بوش في أيلول من عام 2002 ، للمزيد حول هذا الخطاب ارجع الى الموقع الألكتروني لقناة bbc world

http://www.bbcnews.com,5/june/2002/htm

[28] فضمن الحرب الممتدة ،و ما أسمتها الإدارة الأمريكي في الخطاب الإستراتيجي القومي الأمريكي بالحرب على الإرهاب ، فقد أحدثت هذه الحرب أزمة حقيقية في النظام العالمي والعلاقات الدولية ، حين أثارت تحديات جديدة للإستقرار العالمي ولدور القوى العظمى في قيادة هذا النظام ، منذ احداث سبتمير ونوع القيم التي تحكم هذا النظام ، ونمط العلاقات والتحالفات التي تربط الدول والنظم الإقليمية الفرعية وفي مقدمتها النظام الإقليمي الخليجي، اذ وجدت معظم دول الشرق الأوسط وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي نفسها مطالبة أكثر من اي وقتٍ مضى في أن تكون طرفاً فاعلاً في هذه

الحفاظ على الإطار العام لتلك العلاقات التي تصطبغ اساساً بالصبغة الأمنية ، من خلال تهيئة اجواء وظروف الحرب والعدوان على من تعدُهم واشنطن مناهضين لسياساتها في المنطقة سواء العراق المحتل منذ عام 2003 ، أو ايران التي تنتظر هي الأخرى مصيرها المحتوم وتحت نفس الظروف والمبررات التي مرت على العراق لا سيما فيما يتعلق بملف ايران النووي ومدى قدرة هذا البلد على إمتلاك اسلحة دمار شامل .

**جدول (1) توقعات الواردات العالمية من نفط الخليج العربي ما بين عامي (1997–2020) ( بالمليون برميل يومياً)**

| المنطقة المستوردة أو البلد المستورد للنفط | الواردات الفعلية لعام 1997 | الواردات التقديرية لعام 2020 | النسبة المئوية للزيادة (1997–2020) |
|---|---|---|---|
| أمريكا الشمالية | 2.00 | 4.1 | 105 |
| أوربا الغربية | 3.5 | 3.7 | 6 |
| أسيا المتطورة | 4.8 | 5.5 | 15 |

**المصدر :–**

**U.S.Department of Energy International Energy Out look 2000, (table13)), p.10.**

**جدول (2) تفاقيات توريد الأسلحة الأمريكية الى دول خليجية مختاره مابين عام 1990– 2001 ( بملايين الدولارات الأمريكية )**

| الدولة المتلقية | نفقات الدفاع لعام1994–1997 | اجمالي نفقات الدفاع لعام 199– 1998 | نفقات الدفاع لعام 2000 | موازنة الدفاع لعام 2001 |
|---|---|---|---|---|
| **السعودية** | 4200 | 36200 | 18000 | **27200** |
| **الكويت** | 500 | 4200 | 3300 | **2600** |
| **الأمارات** | 300 | 900 | 3400 | **3900** |
| **عمان** | 0 | 100 | 1700 | **2400** |
| **البحرين** | 300 | 600 | 444 | **315** |
| **المجموع** | **5300** | **42000** | **28944** | **37915** |

**المصدر:–**

---

الحرب ولإسباب جوهرية عملت كمحددات لأنماط وتفاعل دول المجلس مع هذه الأزمة بعد أن تورطت بعض من رعاياها ضمن أحداث الحادي عشر من سبتمبر من عام 2001 وثبوت انتمائها عضوياً بتنظيم القاعدة والقتال الى صفوفه في أفغانستان . للمزيد انظر :– التقرير ألإستراتيجي الخليجي لعام 2002 ،( صمن ملف أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر /2001 ) ، صحيفة الخليج– الشارقة ، 2002 ، ص59–71

**1- The Military Balance ,London ,International Institute For Strategic studies,2001-2002**

2- Congressional Research Service, Conventional Arms Transfer to Development Nations, (1990-1997, July 31, 1998), p 51

**المحور الثالث : الإرهاب الدولي كمضمون في الإستراتيجية الأمريكية**

ان تبني الإدارة الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث 11/ سبتمبر الدامي في واشنطن ونيويورك لموضوع محاربة الإرهاب دون وضع مفهوم محدد لهذا المتغير، سوى ان اصابع اتهامها قد اشارت الى ان هذا المتغير قد ارتبط ضمناً بالإسلام وبعد أن تأكدت أن من وراء هذه الأحداث هم مسلمون دون ان تتحقق من دوافع هؤلاء المسلمين (بغض النظر عن هويتهم سواء عرب أم أجانب) فأن ذلك في حد ذاته يحمل بين طياته مضامين استراتيجية قد عوّلت عليها الإدارة الأمريكية لتبرير موقفها من الحرب على "الإرهاب" ، بعد ان ارتبط فعل الإرهاب بأستراتيجية الولايات المتحدة في تغيير العالم بدءاً بمنطقة الشرق الأوسط حين صنفت المجتمع الدولي مابين مؤيد لسياسة واشنطن إزاء هذا المتغير وبين رافض لها .

وإذا ما وضعنا الأمور في نصابها يتبين أن ما تحقق بعد أحداث سبتمبر يرتبط إرتباطاً وثيقاً بأتجاهين :-

**أولهما:** أن الغاية من تبرير الحرب على "الإرهاب" ظلت تكمن في الإستراتيجية الأمريكية على أنها خطوة مرحلية وفي ظل توظيف الأحداث بما يتوافق مع الأهداف الإمبريالية الأمريكية نحو بلوغ الزعامة الإقتصادية العالمية ، واضعة بنظر الإعتبار أن الهدف الأمثل سيرتبط جوهرياً وعلى الدوام بالمصالح الأقتصادية الأمريكية في الشرق الأوسط كونها المنطقة الأغنى في العالم .

إذ ان الرؤية الأمريكية لهذه المرحلة تنبع اساساً من إدراك إقتصادي أمريكي ، يتضمن جوهرياً تشكيل نمط جديد من العلاقات الإقتصادية الدولية مع المناطق الغنية بالموارد الطبيعية، ومن دون ان تتقيد الولايات المتحدة بمبدأ توازن القوى ، بعد ان اصبح صانع القرار الأمريكي هو من يأخذ بالمبادرة وفق النموذج الليبرالي ومبادىء النظام الدولي الجديد ، وما على العالم اليوم إلا الإقتداء بهذا المسار وترسيخه على ارض الواقع . وفي هذا الصدد كان قد عبر الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون بالقول " ان الطبيعة الأمريكية ورغبتها في السيطرة على العالم سياسياً وعسكرياً قد فرض عليها طابع الإقتداء بالنموذج الليبرالي الجديد الذي يستند الى صياغات قد ، شكلت نوع من الضمانات والحصانات لتعزيز إدراكها المتطلع دوماً الى الزعامة العالمية " [29].

وظلت الدوافع الأمريكية تسعى نحو تحقيق هذه الرغبة الإمبريالية عبر إحلال متسارع لبعض المتغيرات التي شكلت إنقلاباً واقعياً في سوكيات المجتمع الدولي ، وأحدثت تغييراً هيكلياً لمسار العلاقات الإقتصادية الدولية بين عالمي الشمال المتقدم والجنوب النامي والتي فرضت وضعاً غير متوازن . فظاهرة العولمة اظهرت فروقات شاسعه في البون العلمي ما بين العالمين ، على أن الإنجازات المتعدده والمتنوعه التي تحققت في هذه المرحلة قد أثبتت أن العالم من اقصى مشرقه الى أقصى مغربه ، صار أكثر إنكماشاً ، وباتت الإتصالات أكثر إندماجاً والثقافات اكثر إنفتاحاً والبشرية أكثر إلتصاقاً ووعياً في إنتمائها لكوكبٍ واحد من أي وقت مضى [30] . وأن أول بصمات هذه الظاهرة ، حين جعلت الجانب السياسي جزء من الكل العالمي ، إذ يتجدد فيه الوقائع الحياتية والفكرية المعاصرة ، والتفكير بالعالم

---

[29] ريتشارد نيكسسون ، أمريكا والفرصة السانحة ، ترجمة محمد زكريا اسماعيل ، ط1 ( بيروت ، دار بيبسان ، 1992) ص 35 .

[30] عبدالجليل كاظم الوالي ، جدلية العولمة بين الإختيار والرفض ، مجلة المستقبل العربي ( بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد275، السنة 24 ، كانونالثاني /يناير 2002) ص ص 58- 59

وتخيله على أنه وحدة سياسية واحدة [31]. إلا ان هذه الظاهرة بكل ما أحدثتهُ من تغيير في الواقع العالمي ، قد منحت القطب الأمريكي امتيازات دون الآخرين من القوى الدولية ، حين بات هذا القطب ينظر الى ظاهرة العولمة ومنذ سقوط خصمه الإيديولوجي على أنها وظيفة ملائمة وتفسيراً جذاباً للحالة العالمية الجديدة في ظل تنامي المعلومات وتكنولوجيا الإتصالات الحديثة، ولم تعد هناك فواصل يمكن أن تعوق العلاقات الدولية وحركة الإقتصاد العالمي أو أن تعزل دول العالم عن البناء السياسي الدولي الجديد ، والذي أخذت فيه السياسة الأمريكية في المرحلة الراهنة حيزاً كبيراً من التأثير في تحديد مسار وماهية العلاقات الدولية بين طرفٍ وآخر.

فمن منظور سياسي وإقتصادي أمريكي لم تعُد ظاهرة العولمة معياراً ، بل آلية تفسيرية وبرنامج عمل ضمن آليات تكتسب صفة مؤسساتية تلزم به اي من المجتمعات في هذا العالم للمثول أمام إجراءاتها الروتينية ، مهما كانت الوسائل التي تبديها الدول للحد من تأثيرها ، لكون ان هذه الظاهرة أضحت واقعاً ملموسا تجاوزت الصفة النظرية [32] .

وفي هذه المرحلة تحديداً أخذت ظاهرة العولمة إتجاهات عدة عبر توظيف وأستثمار غير محدود لبعض المتغيرات التي ارتبطت أحداثها بآليات العولمة ومراكز القرار السياسي الدولي ، ليبرز على الجانب الآخر الإرهاب ، حين اكتسب صفة معولمة كمضمون في الإستراتيجية الأمريكية ، كونه قد عُد وسيلة فاعلة لتحقيق الأغراض ذات المنافع السياسية و الأقتصادية.

**ثانيهما:** تعدد الوسائل والأساليب الأمريكية لتبرير متغير الإرهاب ، على ان تلك الأساليب تشكل المسار الأمثل في احكام القطب الأمريكي سطوته العالمية بأستخدام كافة الأمكانات التقنية والرقمية لإثبات هذا المتغير وتوظيفه ضمن الأطر التي تحقق العديد من الغايات التي تكمن محصلتها ضمن الأهداف الإمبريالية الأمريكية . إلا ان مثل هذا المتغير من الصعب مواجهته وفق طريقة العنف والعنف المضاد دون إعتماد منهج دبلوماسي ملائم ، ولعل من الأصعب إذا ما تم الخلط في تفسيره وعدم تحديد اسبابه ومصادره وغاياته ، فانه يمكن ان يستشري في العديد من مناطق العالم ، ولا يستثني من ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها من أن تكون بمنأى عنه.

إذ تبرزالعديد من الأساليب التي تبرر الإرهاب كمضمون استراتيجي ولكي تحقق الأدارات الأمريكية المتعاقبة في السلطة من خلالها العديد من الغايات ، ولعل من أبرزهذه الأساليب:

**1- اسلوب تجميد الأموال والأرصدة في الخارج**

لقد استثمرت الإدارات الأمريكية المتعاقبة في السلطة موضوع الإرهاب كوسيلة لتجميد الأموال والأرصدة المستثمرة في الخارج لبعض دول العالم الغنية ،ومنها الدول الخليجية ، ويُعد هذا الأجراء من الأساليب القديمة التي مارستها الأدارات الأمريكية . فقد بدأ سريان هذا الأسلوب منذ الحرب العالمية الأولى حين صادرت الحكومة الأمريكية كل أموال وموجودات الحكومة الألمانية وشركاتها ومواطنيها ، ومن ثم طبق هذا الأسلوب على دول أوربا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية ، ثم كوريا الشمالية عام

---

[31] إن هذا الإتجاه لم يكن معهوداً من قبل وبهذا القدر من الوضوح والحضور المادي والمعنوي إلا في مطلع التسعينات من القرن الماضي. للمزيد من الإيضاح إرجع الى :-د. عبدالخاق عبدالله ،عولمة السياسة والعولمة السياسية من كتاب "العولمة وتداعياتها على الوطن العربي" ( ط1 ،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، كانون الثاني /يناير2003) ص ص 45-46.

[32] زبغينو بريجنسكي، الإختيار : السيطرة على العالم أم قيادة العالم ،ترجمة عمر الأيوبي ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، 2004 ، ص 208.

1954 ، فكوريا ، فيتنام ، ليبيا ، إيران ، نيكارغوا وبنما ، فالعراق في ظل حصار دام أكثر من ثلاثة عشر عام [33] .

كما استثمرت الولايات المتحدة القانون الوطني الأمريكي الذي صدر من قبل الكونغرس بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والذي اطلق عليه The U.S Patriot Act،إذ خوّل الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش صلاحية هذا القانون لوزير خزانته لغرض تطبيق اسلوب تجميد الأموال ، فضلاً عن اتخاذه خطوات تتعلق في مسألة غسيل الأموال وتحديد الحريات الشخصية بأسم الأمن القومي الأمريكي ، على أن الهدف الجوهري الذي يتضمنه هذا القانون هو تجميد الأرصدة التي يُشك فيها أنها تدعم المؤسسات الإرهابية والتي تعود اساساً لشركات أو افراد لها حسابات في بنوك ومؤسسات مالية سواء في داخل الولايات المتحدة أم في فروع لها في الخارج [34]. وبالرغم من ان هذا القانون يعطي للمتهم الحق في الدفاع عن شرعية أمواله قضائياً ، إلا ان ذلك سيتطلب وقتاً طويلاً وأموالاً طائلة ، فضلاً عن عدم ضمان آلية ونتائج التحقيق القضائي المتوقعة [35].

وتشكل دول مجلس التعاون الخليجي ثروة طائلة من الأموال المجمدة في مؤسسات مالية ومصارف أمريكية ، وهذه الأموال في موضع شك وأشتباه حول مشاركتها كأفراد او شركات في تمويل الإرهاب [36] . إذ ان استثمار مثل هذا الأسلوب لا يُعد مسالة اكاديمية او حالة نظرية ، انما يُعد وسيلة اجتهادية قد فرضتها السياسة الأمريكية بهدف مصادرة تلك الأموال . فقد أظهرت بعض المحاكمات وثائق تثبت ان هذه الأموال عبارة عن تبرعات لأفراد وجمعيات خيرية معترف بها قانوناً ، في حين يُظهر القضاء الفيدرالي الأمريكي ما يثبت العكس بغية الوصول الى الغاية من هذا الأسلوب [37] . وهكذا الحال سينعكس مثل هذا الإسلوب على الأموال والموجودات التي تستثمرها دول اخرى داخل الولايات المتحدة ، لاسيما الأستثمارات اليابانية والصينية وبعض دول شرق اسيا المصنعة والتي تمتلك الخدمات الفنية والماهرة . وأن ما يبرر ذلك تفاقم العجز التجاري الأمريكي مع بعض دول العالم ، فمثلاً قد بلغ عام 2001 اكثر من 450 مليار دولار ، موزعاً الى دول دائنة للولايات المتحدة وبواقع 84 مليار دولار للصين و68 مليار دولار لليابان ، و60 مليار دولار للاتحاد الأوربي، و13 مليار لكوريا الجنوبية ، و30 مليار للمكسيك ، حتى ان اسرائيل ، روسيا ، اوكرانيا قد بلغ العجز التجاري لها على التوالي 4.5 مليار، 3,5 مليار، 500 مليون دولار[38].

---

[33] للإطلاع على المزيد من التفاصيل حول طبيعة هذا الإسلوب إرجع الى الموقع الإلكتروني لصحيفة الوطن السعودية:- http://www.alwatan.com.sa/daily/14/04/2002

[34] وقد تضمنت الفقرة الثالثة من هذا القانون والمسمى بـــــ (Inter National Money Landing Abatement and Financial Anti –Terrorism Act of 2001) صلاحية واسعة لوزير الخزانة الأمريكي في اتخاذ ما يلزم في ضبط وتجميد الأموال في هذا الخصوص . للمزيد انظر :- تقرير مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، الأموال المشتبه بها في تمويل الإرهاب ، لندن ، في 3/4/ 2002 ، ص 3 – 4 .

[35] المصدر نفسه ، ص 4 .

[36] فقد أصدرت لجان أمريكية وأوربية تقريرا اشارت فيه ان اكثر من 150 مليار دولار أمريكي من الأموال العربية والخليجية في اوربا والأمريكيتين يشتبه بها انها ضالعة في تمويل اعمال ارهابية . ارجع الى المصدر السابق ، ص 4 .

[37] انظر ك صحيفة الوطن السعودية ، العدد715 ، في 14/ 9/ 2002 ، ص 2 و ص 4 .

[38] للمزيد من الإيضاحات حول العجز التجاري الأمريكي أرجع الى الموقع الألكتروني : http://www.census.gov/foreign-trade/balance/html/2001

ان العجز التجاري الأمريكي يعكس جانب اقتصادي جوهري ، مفاده ان القدرة الانتاجية الأمريكية اخذت تترنح امام قدرات القوى الإقتصادية الأخرى في العالم ، حين باتت امريكا تستهلك اكثر مما تنتج ، بل ان العالم الصناعي بأسره اصبح ينتج كي تستهلك امريكا ، فضلاً عن أن الدولار الأمريكي لم يعُد في موقع ثقة بسبب تذبذب قيمته على الدوام في البورصة العالمية * وهذا ما ينبأ عن حقيقة واردة في الإقتصاد ان كل استثمار كثيف في امريكا هو بمثابة انذار عن وجود كارثة اقتصادية يمكن ان تفقد المستثمرين اموالهم ، وهذا ما قد تم ترجمته فعلاً من خلال احداث الحادي عشر من سبتمبر تحت طائلة الفعل الإرهابي .

2- **منع امتلاك دول العالم الثالث للمفاعلات النووية لمنع إمتلاكها لإسلحة دمار شامل.**

ان اتفاقية حظر امتلاك الدول للأسلحة النووية الموقعة عام 1972 ، لم تكن تتضمن في اهدافها منع امتلاك الدول للمفاعل النووية ذات الأغراض السلمية ، وهذا ما عولت عليه معظم دول الشرق الأوسط لاسيما الغنية بمواردها الطبيعية والبشرية في الإستفادة من قدراتها الذاتية من خلال امتلاكها مفاعل نووي للأغراض السلمية لاسيما في موضوع الكيمياء الحياتية والطب الذري كسابقة حضارية شأنها في ذلك شأن الدول المتطورة في هذا المجال .

الإ ان الولايات المتحدة لم تكن تنظر بعين الرضى الى هذا الإتفاق على انه مشروعاً يتيح للدول الموقعه عليه للأستفادة من مضامينه ، رغم أن اسرائيل لم تكن أصلاً موقعه على الإتفاقية ، وهو ما يعطيها خاصية عدم الألتزام بها دون الدول الأخرى ، الأمر الذي خلق حالة تمايز في المعايير بين من يملك حق امتلاك مفاعل نووي أم ليس له الحق في ذلك ، وليبدو من اول وهلة ، على انه اسلوب جديد يمكن توظيفه كمضمون استراتيجي أمريكي ضد من تعتبرهم نظم راديكالية تجاه سياستها في العالم .

فالرؤية الأمريكية الجديدة بدأت مع حلف الناتو عندما وضعت آليتين مهمتين تحكم توجهات هذا الحلف **أولهما** ؛ مراقبة دول الجنوب ومنعها من بناء أية قوة عسكرية متطورة تمتلك فيه للسلاح النووي **وثانيهما**؛ أن ينحصر النادي النووي على دول المنظومة الرأسمالية وإسرائيل ، مع معاقبة اي من دول الجنوب تحاول كسر هذا الإحتكار النووي [39] . وهاتين الآليتين تُعد كتخويل شرعي من قبل حلفائها في حلف الناتو لدعم استراتيجتها الأمنية وتحديداً في فرض طوق أمني على الدول التي تحاول امتلاك اسلحة دمار شامل في منطقة الشرق الأوسط .

فبعد احتلال الولايات المتحدة للعراق منذ عام 2003 وعدم اثبات الإدارة الأمريكية لشرعية تلك الحرب ، لا سيما فيما يتعلق بمسألة عدم إمتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وتغيير نبرتها اتجاه الحرب ضمن مشروعية أمريكية على أنها ضد الإرهاب من خلال نقل هذه الحرب الى منطقة الشرق الأوسط ومنها افغانستان والعراق ودول اخرى تحاول تهديد الأمن الإقليمي لإصدقائها وحلفائها في المنطقة عبر اصرارها على امتلاك اسلحة دمار شامل ، وفي ذلك اشارة الى ايران في عدم استجابتها لطروحات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وحلفائها الأوربيين فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني * انما ارادت الإدارة

---

* ففي مطلع عام 2002 وفي اعقاب قضية " انرون- اندرسون" انخفض الدولار الأمريكي بشكلٍ كبير وهو ما يشكل الية مدبرة في طريقها نحو افتعال المزيد من الأزمات الأقتصادية . انظر امانويل تود ، مابعد الأمبراطورية .....، مصدر سبق ذكره ، ص123.

[39] انظر : د.خليفة الشقاقي، الردع النووي في الشرق الأوسط ، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي ، العدد 34 ، 1990 ، ص ص 46- 47

* ارجع الى تفاصيل خطاب الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بمناسبة الذكرى السنوية الرابعة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 على الموقع الإلكتروني :

http://www.whitehouse.gov/news/release/htm,12/september ,2005

الأمريكية من هذا ان تبرهن ان فشلها في العراق له مبرراته الإستراتيجية خاصة في موضوع حماية المصالح القومية العليا في منطقة الخليج العربي وضرورة تواجدها الدائم لتعزيز أمن النفط وأمن اصدقائها من النظم الاوتوقراطية الخليجية التي تربطها وأياها علاقات مصالح اقتصادية تصطبغ بالصبغة الأمنية في ظل اتفاقيات وسياسات امنية معقودة معها .

ان السياسة الأمريكية رغم ثبات أهدافها ، الإ ان الأستراتيجيات تتفاوت بحسب ما يملي عليها انسيابية تحقيق هذا الهدف أو ذاك ، وهو ما يُدخل على هذه الإستراتيجية أو تلك احد الأساليب التي تدعم اهدافها ذات النوايا الإمبريالية مع حرص شديد لليمين الأمريكي في ابقاء اسرائيل قوة ولاعب اساسي في تلك الإستراتيجية .

فصانع القرار الأمريكي لايكترث بالنتائج التي تحققها هذه الآلية أو تلك عندما يضع شروط تحقيقها ، إنما المضمون يبقى دوماً في دائرة الهدف المنشود عبر خاصية الإسلوب المتبع ، حين يجعل من العدو يترنح امام الضغوطات الدولية حتى تثبت ادانته وحينها يكون متهماً في عزمه على تصنيع اسلحة دمار شامل ، أو قد صنعها فعلاً من خلال تقارير وكالة الطاقة الذرية ودون الطعن بمصداقيتها . فقد طرح مارتن انديك نائب مستشار الامن القومي الامريكي في عهد الرئيس الامريكي الاسبق بل كلنتون في عام 1999 ومن خلال زيارته لمنطقة الخليج آنذاك ، ثلاث شروط تلزم ايران اتباعها اذا ما ارادت توطيد علاقاتها بالولايات المتحدة وهي ؛ ان تتخلى ايران عن دعمها للإرهابيين ، ان لا تعرقل عملية السلام في الشرق الأوسط ، التوقف عن إنتاج اسلحة الدمار الشامل [40] . وترى الولايات المتحدة في الشرط الأخير ضالتها كوسيلة ضغط سياسي لا ريب فيه على ايران ، حين ركزت على موضوع انتاج ايران لأسلحة الدمار الشامل وعبر اصرار الأخيرة عدم وقف استثمارها لبرامج تخصيب اليورانيوم ، وهو ما يُعرّض ايران الى عقوبات دولية ، حين يحوّل ملفها النووي الى مجلس الأمن ، على أن موقف الأدارة الأمريكية من ايران بخصوص الشرط الأول وهو دعمها للإرهاب يبقى سارياً قدر تعلق الأمر بالمشهد الأمني العراقي لتكتمل نصاب الرؤية الأمريكية حيال مستقبل ايران السياسي ، لاسيما بعد تصريح رئيسها الجديد أحمد نجادي امام البرلمان الإيراني (كرد فعل على تهديدات اسرائيلية لإيران) ان على المجتمع الدولي ان يمحي اسرائيل من الخارطة .

وهكذا تلوح في الأفق المرامي الأمريكية من خلال ضغطها على المنظمة الدولية وتحشيدها لجهود حلفائها الأوربيين بخصوص الملف النووي الإيراني سعياً منها لإحتواء ايران وعدم منحها اية فرصة لتبرير موقفها سواء بالتناظر مع اسرائيل وإقامة حجتها بعدم امتثالها لقرارات الوكالة الدولية أم من خلال استثمار الأخطاء الإعلامية التي يطلقها القادة الأيرانيين بين الحين والآخر . وقد بدا التأثير الأمريكي جلياً على المنظمة الدولية ومن خلال تأجيل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان زيارته المرتقبة الى ايران في تشرين الثاني من عام 2005 كرد فعل سلبي على التصريحات الأيرانية الأخيرة ضد اسرائيل * وهذا ما سيقلق المجتمع الدولي على ان التصورات الأمريكية للتصريح الأيراني سيدخل ايران في دائرة الإتهام ، وعلى أن الشرط المتعلق بأسلحة الدمار الشامل هو شرط منتهك ، فضلاً عن ارتباط هذا الشرط ضمنياً

---

[40] كما اكد مارتن انديك من خلال لقائه في المنتدى الأسيوي في واشنطن على ضرورة التزام ايران بهذه الشرط كي تستطيع تحسين صورتها امام الولايات المتحدة . ارجع الى : التقرير الإستراتيجي الخليجيلعام 1999– 2000، المستقبل الإستراتيجي لمنطقة الخليج العربي ، وحدة الدراسات – صحيفة الخليج ، الشارقة ، 2000، ص ص 210– 211 .

* للمزيد حول تصريحات كوفي عنان عن تأجيل زيارته الى طهران ارجع الموقع الألكتروني لقناة العالم الأخبارية bbc world

http://www.bbcnews.com/htm,2/november/2005

بدعم ايران للإرهاب سواء من خلال تشجيع إيران للحركات الإسلامية على العنف ، او من خلال تهديدها لإسرائيل ، او ربما لدول اقليمية مستقبلاً .

**3- توظيف الجريمة السياسية كأحد أساليب "الإرهاب الدولي"**

يُعد اسلوب الجريمة السياسية ظاهرة إستراتيجية تعوّل عليها الإدارة الأمريكية لتحقيق اغراض عدة ، لاسيما وان حالة التكرار في مشاهد اغتيال النخب السياسية في العديد من دول العالم ومنها الشخصيات السياسية البارزة في السلطة ، والتي باتت تشكل وظيفة رائجة يمكن ان تجني منها السياسة الأمريكية جُم من المكاسب لدعم سياساتها تجاه العالم الخارجي .

فعلى الرغم من ان الجريمة السياسية ( بغض النظر عن طبيعتها ودرجة تأثيرها كحدث سياسي بارز) يمكن ان ينظر اليها صانع القرارالأمريكي على انها فعل إرهابي يستهدف كيانات مهمة من القادة والشخصيات السياسية ، إلا ان رد الفعل لهذه الجريمة لا يقف عند حدود الحدث نفسه على أنه فعل عابر، او ان يسجل ضد جهة مجهولة او ضد جهة مُعارضة ، أو نتيجة لعداء شخصي وما الى ذلك ، انما هذا الإسلوب يولد إستثماراً مشتق سياسياً يمكن توظيفه إستراتيجياً على أنه إرهاب دولة ضد من تحاول الإدارة الأمريكية تطويقهم تحت ذريعة "الإرهاب" ومن ثم إقامة الحد على من تثبت إدانته بهذا الفعل ، ليس إلا لتحقيق غاية مثلى تدور في الفكر الإستراتيجي الأمريكي كمصالح امريكية عليا في الخارج هذا من جانب ، وترتبط بآلية النظام الدولي الجديد التي تحكم مساره نوازع القطبية الأحادية ذات الأهداف الإمبريالية من جانب آخر ، وعلى ان محصلة ذلك ستنصب حتماً في مصلحة إسرائيل.

"فالإرهاب الدولي" في هذه المرحلة ، بات إمتداد لأليات السياسة الخارجية الأمريكية ، لا سيما في المرحلة التي أعقبت إحتلال الولايات المتحدة الأمريكية لإفغانستان والعراق ، إستناداً لمعايير هدف الفعل الإرهابي ومصدره ونطاقه ، كأن يكون ذا نمط إرهاب دولة ، محلي ، ثوري ، أو مضاد للثورة سواء كان رسمي أم محلي ، إعتماداً على نظرية العنف السياسي[41] .

وبالرغم من أن الجريمة السياسية قد تم توظيفها فعلاً على انها ظاهرة إرهاب سياسي ، إلا انها لن توضح للمجتمع الدولي حقيقة واهداف هذه الجريمة كمفهوم أو معنى ، لا سيما من منظور امريكي بقدر ما تستطيع ان تحققه مثل هذه الظاهرة من مكاسب في المضمون الإستراتيجي الأمريكي.

إذ ان الهدف من فعل الإرهاب سيحقق في المحصلة النتائج المطلوبة والتي يطمح لها صانع القرار الأمريكي ، كونه يدخل ضمن الوسائل المتعددة التي تلجأ اليها المنظمات الإرهابية لتحقيق غاياتها بعد تاكيد الهدف الجوهري من فعل الإرهاب ، والهدف هنا سيكون حتماً النخبة الاساسية اوالسلطة الحكومية ، وهو ما يُعرف بارهاب الدولة [42] . وفي هذا الإتجاه فأن تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول تصنيف الأرهاب والصادر في أبريل من عام 2005 ، لم يشير في تفاصيله الى إصطلاح إرهاب الدولة ، مما أوقع السياسة الأمريكية في حالة تناقض مابين الإعتراف ضمناً بمسألة إرهاب الدولة عبر الجريمة السياسية وتوظيفها ضمن سجل هذا المتغير ، وبين إستبعاد هذا الإصطلاح كتصنيف دولي

---

[41] وفي هذا الخصوص هناك افكار تبرر فعل الإرهاب ، كما في نموذج (جور) عن الحرمان النسبي ، الذي تم تفسيره على أساس التحليل النفسي لفرويد ن من خلال ما يرتبط بالمستوى الشخصي بين حالة الإحباط والعدوان Aggression . إذ وظفت هذه الأفكار على مستوى المجتمع والدولة عبر علاقات جدلية بين ما سماه جور بالحرمان النسبي من ناحية والعنف السياسي من ناحية اخرى . فالأول يُعبر عن حالة التوتر الذي ينشأ من جراء التعارض ما بين ما ينبغي ان يكون وبين ما هو كائن فعلاً ، وهذا ما ولد حالة الإندفاع نحو العنف . للمزيد من التفاصيل إرجع الى :- دز حميد فرحان الراوي ن الولايات المتحدة والإرهاب الدولي: المصلحة والأليات والأهداف ، مجلة دراسات دولية ( سلسلة دراسات إستراتيجية) مركز الدراسات الدولية ، بغداد ن العدد 64 ، 2004 ، ص ص 18-19.

[42] للمزيد من التفاصيل انظر :- د. عصام صادق رمضان ن البعاد القانونية للإرهاب الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام ، القاهرة ، العدد215 ، 2002 ن ص ص 8- 38 .

للإرهاب * كونه سيشكل إعتراف صريح من الإدارة الأمريكية ، على ان هنالك مفهوم للإرهاب اذا ماكدت عليه في تقريرها الصادر ، فضلاً عن ان بعض من حلفائها وأصدقائها في الشرق الأوسط سيسقطون أسرى هذا المفهوم .

فمن جانب ان الولايات المتحدة تطالب السعودية باصلاح سياسي وتغيير المناهج الدراسية ، وان تُعنى بحقوق الإنسان وحريات المجتمع المدني. إذ ترى واشنطن في ذلك أن في السياسة السعودية الراهنة تقصيراً في كثير من جوانبها الإصلاحية ، وهي بذلك تشجع الحركات والتنظيمات الإسلامية ذات الجذور السعودية على العنف ضد السلطة الحاكمة [43] ( وهذا إرهاب دولة) ، في حين تبدو من جانب آخر متنكره في تصنيف مثل هذا الإصطلاح ضمن "الإرهاب الدولي" .

وفيما يتعلق في مسالة إغتيال رفيق الحريري ( رئيس وزراء لبنان الأسبق ) ، فقد أظهرالتقرير الصادر عن الأمم المتحدة (تقرير ميليس) أن هناك تورطاً سورياً لبنانياً في عملية الإغتيال ، وعلى ان التخطيط كان مسبقاً ، وقد تم التنسيق فيما بين بعض المسؤولين سواء في سوريا أو لبنان لتنفيذ هذه الجريمة السياسية . وبالرغم من ان هذا التقرير فيه الكثير من التكهنات ، وان هناك مآخذ في إسلوبه ، إذ لم تُثبت صحة تفاصيله على الواقع العملي ، بدليل تفنيدها سواء من قبل مسؤوليين امنيين أم من قبل السلطة السياسية في لبنان [44] إلا ان الإصرار الأمريكي على ضرورة إعتماد هذا التقريرفي ادانة دمشق بعدم التزامها بطبيعة التعاون المشترك مع لجنة التحقيق الخاصة بمسألة إغتيال الحريري ، حين عمدت الإدارة الأمريكية الى ضرورة الإسراع من قبل اعضاء مجلس الأمن للبت بهذا التقرير ومن ثم مُعاقبة المتورطين في الجريمة ، وكما جاء في خطاب الرئيس الأمريكي بوش تعقيباً على ما اظهره التقرير من تفاصيل ، إذ حث الرئيس الأمريكي حينها على التشديد بأخذ اقصى العقوبات بمن تورط في عملية الإغتيال .

إن هذا لدليل على ان الولايات المتحدة تسعى جاهدة الى ربط الجريمة السياسية في إغتيال الحريري بموضوع الإرهاب ، لا سيما وأن سوريا متهمه من قبل الإدارة الأمريكية بتورطها في السماح للإرهابيين بالنفوذ عبر حدودها مع العراق ودعم حالة اللاإستقرار فيه هذا من جانب ، وان سوريا متهمة ايضاً عبر تقرير ميليس انها متورطة بإغتيال رفيق الحريري ليضيف هذا التقرير مبرر آخر يمكن ان يوظف من قبل الساسه الأمريكان لتحقيق أهداف إستراتيجية تتبلور طبيعتها في وضع دمشق وبيروت تحت الضغط

---

* ارجع الى التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية حول تصنيف الإرهاب الدولي وذلك في شهر أبريل / نيسان من عام 2005 الى الموقع الإلكتروني .

http://www.library.whitehouse.gov/12 /4/2005

[43] وفي هذا الجانب عدت واشنطن الموقف السعودي الأكثر تورطاً في أحداث 11/ سبتمبر آنذاك بعد تورط عدد من رعاياها في الأحداث ، وكان هذا واضحاً من خلال التوتر في العلاقات الأمريكية السعودية ، ولسبب مفاده عدم إستجابة المملكة لبعض من مطاليب أمريكية ، لا سيما فيما يتعلق بمسألة الإصلاح السياسي، رغم نفي وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك كولن باول عن وجود مثل هذه الأزمة في العلاقات . وقد تركزت معظم الإتهامات الأمريكية للسعودية ضمن إتجاهين ، أولهما؛ هناك إرتباط وصلة غير مباشرة بين السعودية والإرهاب عبر روابط جذرية تعبر عنها الحركة الوهابية والتطرف الديني ، وان أصحاب هذا الإتجاه يرون فيه انه ليس بجميع المسلمين هم اصحاب تطرف ، ولكن جميع المتطرفين هم من الوهابية . وثانيهما؛ عدم قيام السعودية بتقديم تعاون إستخباراتي يمكن ان يضاف الى الجهود الأمريكية في محاربة الإرهاب . للمزيد من التفاصيل حول هذا الوضوع إرجع الى: التقرير الإستراتيجي الخليجي لعام 2002 ، ملف الإرهاب ، المصدر السابق ، ص 81 .

[44] للمزيد من التفاصيل حول تقرير ميليس والخطاب الأمريكي للرئيس جورج دبليو بوش حول هذا التقرير أرجع الى قناة BBC العالمية .

http://www.bbcnews.com /htm, 2/10/2005

الأمريكي ، ومن ثم توجيه العقوبات السياسية والإقتصادية على سوريا ، الأمر الذي سيزيد من حالة التوتر الأمني في المنطقة العربية ، وبما يخدم إسرائيل أولاً ، مع استمرار لحالة الفوضى السياسية والأمنية التي يشهدها العراق ، وهو ما يجعل منطقة الخليج منطقة عدم إستقرار لا يمكن التكهن بمستقبلها اذا ما تطورت حالة التدهور الأمني ليشمل بقية دول مجلس التعاون الخليجي ، إيران ثانياً.

والسؤال الذي يمكن ان يثار في مواجهة لمثل هذا السلوك الأمريكي ، هو لماذا تهتم الولايات المتحدة وبشدة في مسألة إغتيال الحريري دون ان تهتم بمسألة إغتيال آخرين ضمن حقل الجريمة السياسية ، وعلى سبيل المثال لا الحصر عدم إهتمامها في مسألة مصرع جورج قرنق أو التحقق في أسباب وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وآخريين غيرهم ممن يندرجون ضمن الجريمة السياسية.....، وأعتقد أن اهتمامها في المسألة الأولى يدخل ضمن أهداف إستراتيجية ، تتعلق أساساً بفرض وصاية على بعض الأنظمة العربية ومنها سوريا ، كونها تشكل ومن منظورأمريكي سياسة معوقه لمشروعها الإمبريالي في المنطقة العربية ، في حين لم يبدو لها في مصرع جون قرنق اي أهمية إستراتيجية ، كون أن هذا الحدث لم يعد في صميم إستراتيجيتها الراهنة حيال إقليم دارفور ، طالما أن هذا الحدث يدخل ضمناً في حالة الفوضى التي يشهدها هذا الإقليم ، والتي لا تزال لم تحسم ، وهذا ما يزيد من حالة التوتر التي يمكن ان تخدم السياسة الأمريكية لاحقاً على الأقل بالإتجاه الذي يجعل من السودان حالة مستمرة من عدم الإستقرار السياسي والأمني والى اجلٍ غير مسمى .

## الخاتمـــــــــــــة

مما سبق يتبين ان معنى "الإرهاب" ومضمونه في الإستراتيجية الأمريكية هو حالة توظيف قسري لهذا المتغير ،على انه مبرر يمكن إستخدامه كأداة ام وسيلة لتحقيق غايات جوهرية ترتبط بمصالح أمريكية عليا في الخارج ، وان ما يدور في الفكر الإستراتيجي الأمريكي يتجاوز حدود الفكر الإستراتيجي لبعض القوى الدولية في تفسيرها لمعنى "الإرهاب" لما يتضمنه هذا المعنى من اهداف إستراتيجية امريكية صرفة ، تتطلب في طبيعتها تزكية من لدن حلفائها الدوليين وموافقتها الرأي لهذا التفسير . وهذا يعني تطلع الولايات المتحدة نحو صياغة وسائل إثبات بغض النظر عن شرعية او عدم شرعية تلك الوسائل ، طالما ان المشروعية الأمريكية هي من تمتلك مقومات الريادة والقيادة والتأثير في السياسة الدولية ، وهي من تتوافر على عناصر القوة العسكرية المتفوقه ، فضلاً عن إمتلاكها لعوامل الجذب الدولي سواء في حالة الترغيب أم الترهيب .

إن السياسة الأمريكية لمرحلة ما بعد احداث 11/ سبتمبر عام 2001 قد ترجمت متغير "الإرهاب" من خلال الخطاب الإستراتيجي القومي للرئيس بوش مطلع عام 2002 على أنه خطر كبير يحدق بأمنها القومي وتحدي للسياسة الأمريكية في هذه المرحلة ، فضلاً عن قدرته على الإضرار بمصالحها ومصالح حلفائها الأوربيين في العديد من مناطق العالم ، وعلى وجه الخصوص منطقة الشرق الأوسط والتي تُعد من منظور أمريكي المنطقة الأكثرخصوبة لمنابع "الإرهاب" . ومن هذا الإتجاه أخذت الولايات المتحدة توظف الأحداث المستجدة على الساحة الدولية ، على انها وسائل إثبات لتبرير موقفها من "الإرهاب الدولي " وإعطائه صفة متغير خطير دون تحديد معنى هذا الخطر وبما يتوافق على الأقل مع مواقف المجتمع الدولي ومدى قناعته بهذا الموقف الأمريكي ، الذي يتعامل أساساً مع هذا المتغير بوجهين متناقضين ، **أولهما**؛ ان السياسة الأمريكية تواجه خطر "الإرهاب" ، كونه يشكل عنف ضد فرد أو مجتمع او دولة أو مصالح وبصرف النظر عن نوعية هذا العنف والأسباب التي يمكن ان تعُطي تفسيراً له وهو الوجه الذي تعوّل عليه السياسة الأمريكية في طرح أجندتها ، وتوظيف اي حدث يدعم موقفها حيال هذا المتغير ، لطالما يحقق لها انسيابية لمشروعها الإمبريالي . **وثانيهما** ؛ ان الولايات المتحدة هي من تتبنى سياسة العنف والقتل والتدمير والإحتلال دونما تسمح للآخريين بطعنها بصفة الإرهاب . ومن هنا لم يأتي أبداً للإرهاب أي معنىً في الإستراتيجية الأمريكية ، بل على الدوام يمثل الإرهاب بالنسبة لسياستها

مضموناً إستراتيجياً لتحقيق غايات جوهرية تُبنى على اساسها سياسة المصالح القومية الأمريكيـــة تجـــاه العالم .